«التشريعية» ترفع الحصانة عن دشتي

وافقت اللجنة التشريعية والقانونية البرلمانية على رفع الحصانة عن النائب د.عبدالحميد دشتي في قضيتي جنايات أمن دولة وأجلت النظر في اقتراح اضافة مواد جديدة على قانون الاجراءات والمحاكمات الجزائية. وقال مقرر اللجنة النائب أحمد القضيبي في تصريح للصحافيين: ناقشت اللجنة رفع الحصانة عن النائب دشتي في قضيتي جنايات أمن دولة ووافقت بأغلبية الحضور على رفع الحصانة عن دشتي في القضيتين. وأشار القضيبي إلى أن اللجنة أجلت البت في الاقتراح بقانون بإضافة مواد جديدة إلى القانون 17/1960 بإصدار قانون الاجراءات والمحاكمات الجزائية إلى حين ورود ملاحظات الجهات المعنية وهما وزارة العدل وإدارة التحقيقات. ولفت القضيبي إلى أن اللجنة ناقشت أيضا عددا من الإحالات المتعلقة بإضافة فقرات على بعض القانون وجرت احالتها إلى اللجان المختصة ومنها اضافة فقرة على قانون 21/1962 بنظام السلكين الديبلوماسي والقنصلي والاقتراح بقانون 26/1961 بشأن العلم الوطني للكويت وتعديل أحكام قانون 42/2014 بشأن حماية البيئة. وأضاف: وناقشت اللجنة أيضا قرار تكليفها من قبل مجلس الأمة بالنظر عن مدى دستورية تكليف وزير المالية أنس الصالح بتزويد لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية التي طلبتها عن القسائم التي لم يتم بشأنها تسديد الرسوم المقررة بالقانون رقم 5/94 وأحيل إلى المجلس.

أحمد القضيبي

«المالية البرلمانية» تؤجل اقتراح تحويل عمل صندوق التنمية وفق الشريعة الإسلامية

أجلت اللجنة المالية البرلمانية النظر في التعديلات في بعض احكام قانون تنظيم الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية والاقتراحات الخاصة بشأن تأسيس محفظة استثمارية لدعم وتشجيع الطلبة الدارسين على نفقتهم الخاصة بناء على طلب الجهات المعنية.

وقال رئيس اللجنة فيصل الشايع في تصريح للصحافيين أن هيئة الاستثمار ووزارة التربية طلبا التأجيل لدراسة الموضوعين المدرجين على جدول أعمال اللجنة موضحا أن التعديلات على الصندوق الكويتي للتنمية تحتاج إلى المزيد من الدراسة وفق رأي الجهة المختصة خصوصا أن الاقتراحات تتجه نحو تغيير النظام المعمول به راهنا على أن يكون تعامل الصندوق وفق الشريعة الإسلامية. وأوضح الشايع قائلا: أما محفظة الطلبة فإن الاقتراحات تصب في تغطية متطلبات الطلبة وتقديم القروض الميسرة للطلبة الكويتيين الدارسين على نفقتهم ومساعدتهم على استكمال الدراسة في المرحلة الجامعية او الماجستير او الدكتوراه وتصرف القروض بلا فوائد وطلبت وزارة التربية التأجيل لدراسة الاقتراحات.

فيصل الشايع

التميمي يسأل «الداخلية» و«العدل» و«الإعلام» عن تطاول أحد الصحافيين على مقام النبوة

قدم النائب عبدالله التميمي سؤالا الى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد جاء فيه، ينص كتاب الله الكريم والشريعة السمحة على صون الذات الإلهية ومقام الرسول الأكرم ﷺ من التعرض لهما بالطعن والإساءة من كائن من يكون، ويحفظ الدستور الكويتي هذه المبادئ العظيمة في الدين الإسلامي، وتجرم القوانين والتشريعات الكويتية أي أفعال مسيئة من قبل الأشخاص والمؤسسات لهذه المبادئ، وقد قام أحد الوافدين في البلاد الصحافي السابق (ي. ع) بالطعن في مقام الرسول الأعظم، وأهل بيته الطاهرين، مكررا فعلته الشنيعة لأكثر من مرة، دون رادع أو وازع ديني أو أخلاقي أو قانوني لهذا العمل المشين.

عبدالله التميمي

نص السؤال:

1ـ هل تم التحقق مما قام به من إساءة للرسول الأكرم وأهل بيته ﷺ؟ وما الإجراءات التي تم اتخاذها ضده بعد ما صدرت منه التغريدات المسيئة؟
اذا كانت الاجابة بـ«لا» يرجى ذكر الأسباب والمبررات.
2ـ متى كان تاريخ دخول المذكور للبلاد؟ وما السجل الجنائي لهذا الشخص منذ دخوله للبلاد وحتى الآن؟ وهل سبق أن خالف القوانين الكويتية في أي مجال؟
3ـ هل وجدت على المذكور أي قيود أمنية إبان فترة الاحتلال الغاشم على البلاد؟وهل لديه مواقف مؤيدة لسلطات الاحتلال؟
4ـ هل المذكور أعلاه يقيم في الكويت بصفة قانونية؟ وما مهنته في هذه الاقامة؟ وما المؤسسة التي تكفله؟

ووجه التميمي سؤالا ايضا في الموضوع ذاته الى وزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية يعقوب الصانع، جاء فيه: 1ـ هل قامت النيابة العامة بالاطلاع على ما بثه المذكور عبر مواقع التواصل الاجتماعي من فتنة طائفية في المجتمع الكويتي؟ وما الإجراءات المتبعة في مثل هذه الاحوال؟
2ـ وفقا لقانون حماية الوحدة الوطنية.. هل قامت النيابة العامة باستدعاء المذكور والتحقيق معه فيما بدر منه؟
اذا كانت الاجابة بنعم يرجى تزويدنا بالإجراءات المتخذة ضد المذكور.

كما وجه التميمي سؤالا في الموضوع نفسه الى وزير الإعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان الحمود، جاء فيه:
1ـ قام المدعو بإساءة استخدام حسابه في موقع التواصل الاجتماعي (تويتر)، وذلك بالإساءة للدين الإسلامي والطعن بنبوة خاتم الانبياء والمرسلين ﷺ، والطعن في الائمة من أهل البيت (ع) فهل تم اتخاذ أي إجراءات قانونية ضده.؟

«الأولويات»: 6 وزارات فقط من أصل 11 ردت على اللجنة حول القوانين المعطلة

أحمد لاري

قال مقرر لجنة الأولويات النائب أحمد لاري في بيان صحافي ما يلي: انطلاقا من قرار مكتب الرئيس بتكليف لجنة الاولويات بإعداد تقرير عن سير تنفيذ القوانين حسب الرد المقرر وما تم بشأن إصدار لوائحها التنفيذية. تشير لجنة الاولويات إلى أنها بصدد اعداد تقريرها حول القوانين التي أصدرتها لتطبيق القوانين التي أقرها المجلس رغم مضي مدة طويلة على تلك المخاطبة، حيث قامت 6 وزارات فقط بالرد على 6 قوانين من أصل 19 قانونيا تتبع 11 وزارة، الأمر الذي يدل على بطء تلك الوزارات فيما تفرضه عليها القوانين من الالتزام بإصدار اللوائح التنفيذية خلال المدة المحددة لها من المجلس. وتعرب اللجنة في هذا الصدد عن عزمها تقديم تقريرها إلى المجلس متضمنا الاشارة الى تأخر تلك الوزارات في الرد على خطابات اللجنة لها بهذا الشأن ليقرر ما يراه مناسبا إزاءه. كما تبين للجنة غياب التنسيق بين الوزارات في شأن إعداد اللوائح التنفيذية لعديد من القوانين ووضعها موضع التطبيق بأسرع وقت ممكن نظرا لاهميتها البالغة في حياة المواطنين واستقرار المعاملات المرتبطة بالموضوعات التي تنظمها تلك القوانين. من جانب آخر، فيما يخص قائمة الاسماء للمسؤولين المتأخرين في تنفيذ المشاريع التابعة لهم حسب خطة التنمية، فسيتم الاعلان عنها بعد الانتهاء من إعداد تقرير اللجنة حول برنامج عمل الحكومة.

بيان بإيفادات الوزارات عن إصدار اللوائح التنفيذية للقوانين		
الوزارة	القانون	ملاحظات
وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية	1 – قانون رقم 38 لسنة 2014 بتعديل بعض احكام القانون رقم 5 لسنة 1982 بشأن إنشاء بيت الزكاة: مطلوب إصدار اللائحة المالية والإدارية 2 – قانون رقم 2 لسنة 2016 في شأن إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية. مطلوب اصدار اللائحة التنفيذية حيث هناك تأخير في المدة حسب القانون. 3 – قانون رقم 63 لسنة 2015 في شأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات مطلوب إصدار اللائحة التنفيذية حيث هناك تأخير في المدة حسب القانون.	
وزير الأشغال العامة	4 – قانون رقم 42 لسنة 2014 بشأن إصدار قانون حماية البيئة وتعديلاته. مطلوب الاستعجال في اصدار اللائحة التنفيذية حيث المتبقي تقريبا 3 أشهر حسب القانون. 5 ـ قانون رقم 18 لسنة 2015 بإصدار قانون (نظام) مزاولة المهن الطبية البيطرية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. أوجب القانون إصدار اللائحة التنفيذية ولم تصدر حتى الآن. 6 قانون رقم 112 لسنة 2015 بالموافقة على قانون – نظام – الرفق بالحيوان لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. مطلوب الاستعجال في إصدار اللائحة التنفيذية حيث المتبقي تقريبا شهران.	
وزير الإسكان	7 – لائحة الاستثمار لمشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص. لم يحدد القانون مدة لإصدار اللائحة التنفيذية ولكن صدورها ضروري جدا ولم تصدر حتى الآن.	
وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء	8 – قانون رقم 23 لسنة 2014 بتعديل بعض أحكام القانون رقم 6 لسنة 2008 في شأن تحويل مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية الى شركة مساهمة وتعديل المرسوم بالقانون رقم 22 لسنة 2012 بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم 6 لسنة 2008 في شأن تحويل مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية إلى شركة مساهمة. مطلوب من مجلس الوزراء الاستعجال في اصدار اللائحة التنفيذية والمحالة من وزير المواصلات. 9 – قانون رقم 115 لسنة 2014 في شأن إنشاء الهيئة العامة للطرق والنقل البري. مطلوب من مجلس الوزراء الاستعجال في اصدار اللائحة التنفيذية حيث الاحالة من وزير الاشغال. 10 – قانون رقم 67 لسنة 2015 في شأن الديوان الوطني لحقوق الإنسان. مطلوب حسب القانون من مجلس الوزراء عرض اسماء الرئيس ونائب رئيس الديوان الوطني لحقوق الانسان على مجلس الأمة ولم يتم حتى الآن.	
وزير التجارة والصناعة	11 – قانون رقم 39 لسنة 2014 بشأن حماية المستهلك (اللجنة الوطنية لحماية المستهلك) مطلوب تشكيل اللجنة الوطنية لحماية المستهلك من وزير التجارة ولم يتم ذلك حتى الآن وبناء عليه لم يُفعل القانون بسبب ذلك. 12 – قانون رقم 1 لسنة 2016 بإصدار قانون الشركات. مطلوب اصدار اللائحة التنفيذية وهي متأخرة حسب القانون.	